«قصة الغرانيق»
في الميزان العقدي

د.أحمد يوسف النصف

أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية – كلية التربية الأساسية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب –دولة الكويت.

ملخص البحث :

يتضمن البحث مناقشة حادثةٍ دار حولها جدلٌ كبير بين علمائنا الكرام عليهم رحمة الله، وهي المعروفة بـــ«**قصة الغرانيق**».

وقد ناقشتُ هذه القصة من ناحية واحدة، وهي الناحيـــة العقديـــة؛ وذلـــك مـــن خـــلال استعراض ما احتوت عليه القصة من مفاسد ومضار عقدية؛ وكيف أثَّرت ملاحظة هذه المفاسد على العلماء الذين حكموا ببطلانها وكذبها، وعلى العلماء الذين أوَّلوها من غير إبطالها.

كما بيَّنتُ باختصار: معنى كلمة «الغرانيق»، وشيئاً من روايات هـــذه القصـــة، ورأيَ علماء الحديثِ الشريفِ فيها، وتعريف العصمة لغة واصطلاحاً، وعصمة الأنبيـــاء –علـــيهم الصلاة والسلام– في تبليغ الشريعة والدين، وحكمَ سهوهم في تطبيق ما بلَّغوه للناس.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، والمبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعدُ، فإن من المسائل التي كَثُر حولها النقاشُ والتباحثُ العلمي بين علمائنا الكرام رحمهم الله تعالى: «**قصة الغرانيق**»؛ فمنهم مَن ناقش مَتْنَها، مبيناً أضرارها العقدية وغيرها؛ ومنهم مَن ناقش سندها، مبيناً بطلانها أو ثبوتها.

وتتضح أهمية هذا الموضوع: من خلال معرفة ما يترتب على قصة الغرانيق من شبهات ومفاسد عقدية؛ ومن ذلك: الطعن في عصمة الأنبياء عليهم السلام، ووقوعُ الشك في صحة كل ما ورد إلينا من أمور دينية.

والذي دفعني لاختيار الموضوع: هو الدفاع عن ديننا الحنيف، وعن نبينا وحبيبنا محمد □؛ لأن بعض أعداء الدين كالمستشرقين استخدم قصة الغرانيق للنيل منه □، وللتشكيك في صحة ما جاءنا به □ عن الله تعالى.

فهاهو "كارل بروكلمان" يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم: «ولكنه -على ما يظهر- اعترف في السنوات الأولى من بعثته بآلهة الكعبة الثلاث اللواتي كان مواطنوه يعتبرونها بنات الله؛ ولقد أشار إليهن في إحدى الآيات الموحاة إليه بقوله: "تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن ترتضى"؛ وأما بعد ذلك -حين قوي شعور النبي بالوحدانية- فلم يعترف بغير الملائكة شفعاء

عند الله. وجاءت السورة الثالثة والخمسون، وفيها إنكار لأن تكون الآلهة الثلاث بنات الله»[1].

وأما عن المنهج الذي اعتمدتُه في الدراسة: فهو المنهج التحليلي؛ وذلك من خلال تبيين «المفاسد العقدية» المترتبة على هذه القصة، وكيف أثَّرت هذه المفاسد على العلماء الذين حكموا عليها بالوضع والبطلان، وكيف أثَّرت أيضاً على العلماء الذين أوَّلوها بما يتناسب مع الثوابت العقدية.

ولن أتطرق في هذا البحث للعلماء الذين ذكروا هذه القصة مِن غير أن يكون للمفاسد العقدية أثرٌ عليهم في إبطالها أو تأويلها، ككثير من علماء السيرة والتفسير.

وأما عن الدراسات السابقة لقصة الغرانيق: فأكثرها لم تكن مؤلفات خاصة بهذه القصة، وإنما كان العلماء يناقشونها في كتب التفسير والحديث والسيرة غالباً؛ ومن تلك الكتب التي تناولت هذه القصة:

١. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض.

٢. التفسير الكبير، لفخر الدِّين الرازي.

٣. أحكام القرآن، لابن العربي المالكي.

٤. فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٥. المواهب اللدنية بالمنح المحمَّدية، للإمام القسطلاني.

٦. رسالة في الرد على قصة الغرانيق، للشيخ محمد بن عبد القادر، وهي رسالة مخطوطة موجودة في المكتبة الأزهرية.

---

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية (ص٣٤-٣٥).

وأما عن خطة الدراسة: فستكون منقسمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة:

أمَّا المبحث الأوَّل فسيكون: عن بيان حديث الغرانيق، وفيه مطلبان: الأول: فـــي بيـــان معنى الغرانيق، وبيان قصتها. الثاني: في ذِكْرِ رأي المحدثين في حديثها باختصار.

وأمَّا المبحث الثاني فسيكون: عن عصمة الأنبياء عليهم السلام؛ وفيه مطلبان: الأول: في تعريف العصمة. الثاني: في عصمتهم فيما يقع في باب التبليغ.

وأما المبحث الثالث فسيكون: عن مفاسد القصة العقدية، وأثر ذلك في نقدها أو تأويلهـــا؛ وفيه مطلبان: الأول: في بيان مفاسد القصة العقدية. الثاني: في تأثير المفاسد العقدية في إبطال القصة أو تأويلها؟

وأمَّا خاتمة البحث فستشتمل على أهم نتائجه وبعض التوصيات.

أسأل الله تعالى أن يتقبل هذا البحث، وأن يكون خالصاً لوجهه الكريم.

والحمد لله ربِّ العالمين.

المبحث الأوَّل
بيان «حديث الغرانيق»

المطلب الأول
بيان معنى «الغرانيق» وبيان قصتها

الغرانيق في الأصل: الذكور من طير الماء، واحدها: غُرْنَوق، وغِرنَيق؛ سمي به لبياضه. وقيل: هو الكركي.

والغرنوق أيضاً: الشاب الأبيض النَّاعم.

وكانوا يزعمون أن الأصنام تقربهم من الله، وتَشْفَعُ لهم، فشبهت بالطيور التي تعلو في السماء وترتفع(١).

وأما عن قصة الغرانيق : فقد بيَّنها الحافظ ابنُ حجر عند كلامه عن حديثها؛ قال رحمه الله: «قد أخرجه ابنُ أبي حاتم والطبري وابن المنذر من طرقٍ عن شعبة عن أبي بشر عنه قال: قرأ رسول الله ﷺ بمكة: {والنجم}، فلما بلغ: {أفرأيتم اللات والعزى*ومناة الثالثة الأخرى} ألقى الشيطان على لسانه: "تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى"، فقال المشركون: "ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم، فسجد، وسجدوا، فنزلت هذه الآية»(٢).

ولقصة الغرانيق روايات أخرى، جمعها الإمام السيوطي رحمه الله في كتابه: «الدر

---

(١) انظر: تاج العروس للزبيدي (٤٤٦/٢٦-٤٤٧)، والمواهب اللدنية للقسطلاني (٢٤٩/١).

(٢) فتح الباري (٢٩٣/٨).

المنثور في التفسير بالمأثور»[1]، مَن أرادها فليرجع إليه.

وقال الشيخ الشوكاني رحمه الله في بيان قصة الغرانيق: «**قال جماعة المفسرين في سبب نزول هذه الآية: إنه صلى الله عليه وسلم لَمَّا شق عليه إعراضُ قومه عنه تمنى في نفسه أن لا ينزل عليه شيءٌ ينفرهم عنه؛ لحرصه على إيمانهم؛ فكان ذات يوم جالساً في ناد من أنديتهم وقد نزل عليه سورة: {والنجم إذا هوى}، فأخذ يقرؤها عليهم حتى بلغ قولَه: {أفرأيتم اللات والعزى*ومناة الثالثة الأخرى}، وكان ذلك التمني في نفسه، فجرى على لسانه مما ألقاه الشيطان عليه: "تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتها لترتجى".**

فلما سمعت قريش ذلك فرحوا، ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في قراءته حتى ختم السورة، فلما سَجَدَ في آخرها سَجَدَ معه جميعُ مَن في النادي من المسلمين والمشركين، فتفرقت قريش مسرورين بذلك، وقالوا: قد ذكر محمَّدٌ آلهتنا بأحسن الذكر.

فأتاه جبريل فقال: ما صنعتَ، تلوتَ على الناس ما لم آتك به عن الله؟ فحزن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخاف خوفاً شديداً، فأنزل الله هذه الآية»[2].

---

(١) انظر : الدر المنثور (٤/٣٦٦-٣٦٨) .

(٢) فتح القدير (٣/٦٢٨).

المطلب الثاني

رأي المحدثين في هذه القصة

الهدف مِن عرض بعض آراء المحدثين في قصة الغرانيق: بيانُ فائدةِ ذِكْرِ مفاسدها العقدية؛ فلو كان المحدثون متفقين على بطلانها فإنه لا فائدة حينئذ من مناقشتها.

ولن أُطيل الكلامَ في ذكر خلافِ المُحَدِّثين في الحكم عليها؛ لأنَّ المقصود من هذا البحث: مناقشةُ القصة من الناحية العقدية –كما ذكرتُ–.

ومن أبرز مَن ناقشها من الناحية الحديثية: القاضي عياض، والحافظ ابن حجر العسقلاني رحمهما الله تعالى؛ أمَّا الأول فقد أبطلها؛ وأما الثاني فقد أثبت لها أصلاً من السنة.

أوَّلاً : رأي القاضي عياض :

أبطل القاضي عياض أسانيد هذه القصة، ذاكراً أنَّ الذي ساهم في نشرها هم بعض المفسرين والمؤرخين، الذين لا يميزون بين الصحيح من غيره؛ قال: «...**وإنما أولع به وبمثله المفسِّرون والمؤرِّخون المولَعُون بكل غريب، المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم**»[1].

وذكر القاضي عدة مآخذ حديثية على هذه القصة، منها:

١–اضطراب رواياتها، قال –ناقلاً عن القاضي بكر بن العلاء–: «**وتعلق بذلك المُلْحِدون مع ضعف نقلته، واضطرابِ رواياته، وانقطاعِ إسناده، واختلافِ كلماته؛ فقائل يقول: إنه في الصلاة؛ وآخر يقول: قالها في نادي قومه حين أُنزلت عليه السورة؛ وآخر**

(١) الشفا (ص٦٤٥) باختصار.

يقول: قالها وقد أصابته سِنَةٌ؛ وآخر يقول: بل حَدَّثَ نَفْسَه فسها، وآخر يقول: إن الشـيطان قالها على لسانه، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لَمَّا عرضها على جبريل قال: ما هكـذا أَقْرَأْتُكَ؛ وآخر يقول: بل أَعْلَمَهُم الشيطان أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها، فلما بلـغ النبيَّ صلى الله عليه وسلم ذلك قال: والله ما هكذا نَزَلَتْ، إلى غير ذلك من اختلاف الرواة»(1).

٢-أنَّ أكثر طرقها ضعيفة واهية؛ وأنَّ المرفوع منها: حديث شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: فيما أحسب -الشك في الحديث- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بمكة، وذكر القصة. ثم ذكر عن أبي بكر البزار: أن هذا حديثٌ لم يسنده عن شعبة إلا أمية بن خالد، وأنَّ غيره يرسله عن سعيد بن جبير، وإنما يعرف عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

ثم قال القاضي عياض: «**فقد بَيَّنَ لك أبو بكر -رحمه الله- أنه لا يُعْرَفُ من طريقٍ يجوز ذِكْرُه سوى هذا، وفيه من الضعف ما نَبَّه عليه، مع وقوع الشك فيه، كما ذكرناه من الذي لا يوثق به ولا حقيقة معه. وأما حديث الكلبي فمما لا تُجوز الرواية عنه ولا ذِكْرُه؛ لقوة ضعفه وكذبه، كما أشار إليه البزار -رحمه الله-**»(2).

٣-أن القصة لم يروها أحدٌ من أهل الصحة، وأنَّ الروايات الصحيحة خاليةٌ عمَّا هو موجود في قصة الغرانيق؛ قال رحمه الله: «**فيكفيك أن هذا حديثٌ لم يخرجه أحد من أهل**

---

(١) الشفا (ص٦٤٥).

(٢) الشفا (ص٦٤٦).

الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل»[1].

وقال أيضاً: «**والذي منه في الصحيح: أن النبي قرأ والنجم، وهو بمكة فسجد، وسجد المسلمون والمشركون والجن والإنس»**[2].

ثانياً : رأي الحافظ ابن حجر العسقلاني :

ذكر الحافظ ابن حجر -رحمه الله- أسانيد هذه القصة، ثم قال عنها: «**وكلها -سوى طريق سعيد بن جبير**[3]**- إما ضعيف وإلا منقطع؛ لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً، مع أن لها طريقين آخرين مرسلين، رجالهما على شرط الصحيحين»**[4].

واعترض الحافظ ابنُ حجر على الإمام ابن العربي المالكي والقاضي عياض قائلاً: «**وقد تجرأ أبو بكر بن العربي كعادته فقال: "ذكر الطبري في ذلك روايات كثيرة باطلة لا أصل لها" وهو إطلاق مردود عليه.**

وكذا قول عياض: "هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل، مع ضعف نقلته واضطراب رواياته وانقطاع إسناده". وكذا قوله: "ومن حملت عنه هذه القصة من التابعين والمفسرين لم يسندها أحد منهم، ولا رفعها إلى صاحب، وأكثر الطرق عنهم في ذلك ضعيفة واهية"، قال: وقد بين البزار أنه لا يعرف من طريق يجوز

---

(١) الشفا (ص٦٤٥).

(٢) الشفا (ص٦٤٦).

(٣) وقد تقدَّم الكلام عنه في كلام القاضي عياض.

(٤) فتح الباري (٨/٢٩٣).

ذكره إلا طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير مع الشك الذي وقع في وصله، وأما الكلبي فلا تجوز الرواية عنه لقوة ضعفه"، ثم رده من طريق النَّظَر: بأن ذلك لو وقع لارتد كثير ممن أسلم، قال: "ولم ينقل ذلك" انتهى.

وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد؛ فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أن لها أصلاً وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح، وهي مراسيل؛ يحتج بمثلها مَن يحتج بالمُرسل؛ وكذا من لا يحتج به لاعتضاد بعضها ببعض»(١).

ولا يدل ذلك على أن الحافظ ابن حجر قد أخذ بظاهر حديث الغرانيق؛ بل صرَّح بأنه يرفض كل ما يتعارض مع عصمة الأنبياء عليهم السلام؛ كما سأبيِّن ذلك عند عرض توجيهه للحديث في المطلب الثاني من المبحث الثالث.

---

(١) فتح الباري (٨/٢٩٣).

المبحث الثاني
عصمة الأنبياء عليهم السلام

المطلب الأول
تعريف العصمة

العصمة لغة: المنعُ؛ يُقال: "عصمه الطعام"، أي: منعه من الجوع؛ و"العصـــمة" أيضـــاً: الحفظ؛ و"اعتصم بالله"، أي: امتنع بلطفه من المعصية[1].

وفي الاصطلاح: حفظ الله تعالى ظواهر الأنبياء عليهم السلام من فعل المنهـــيِّ عنــــه. وعُرّفت أيضاً: بأنها لطفٌ من الله تعالى بالعبد، يحمله على الخير، ويزجره عن الشر[2].

فلا يمكن أن يعتقد الأنبياء –عليهم السلام– عقيدة تخالف الحق؛ ولا أن تتعرض تبليغاتهم عن ربهم للكتمان أو التحريف أو الخطأ أو الكذب؛ ولا أن تتعرض أفعالهم وسيرتهم البشـــرية للمعاصي؛ لأن ذلك ينافي كونهم أسوة حسنة[3].

وقد يُعبِّر العلماء بدلاً عن «العصمة» بـــ«الأمانة»؛ قال الشيخ المقري:

وواجِبٌ أَمَانَةٌ أيْ: عِصْمَةْ . . . للرُّسْلِ جَلَّ قَدْرُهم عَنْ وَصْمَةْ[4]

---

(١) انظر: مختار الصحاح ، مادة «عصم» (ص٤٣٧) .

(٢) انظر: القول السديد في علم التوحيد لمحمود أبي دقيقة (١٧٥/٢).

(٣) انظر: العقيدة الإسلامية وأسسها للشيخ عبد الرحمن الميداني (ص٣٣٧-٣٣٨).

(٤) انظر: حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين (ص١٥١)، وإضاءة الدُّجنة (ص٥٧).

المطلب الثاني

عصمتهم فيما يقع في باب التبليغ

ناقش العلماءُ موضوعَ العصمةِ مِن خلال تقسيمها إلى أربعة أقسام: ما يقع في باب الاعتقاد، وما يقع في باب التبليغ، وما يقع في باب الأحكام والفتيا، وما يقع في الأفعال(١).

والذي سنناقشه هنا: ما يقع في باب التبليغ فقط؛ لأنه المتعلق بموضوع بحثنا؛ سواء كان التبليغ في القول أو العمل.

وقد ذكر الإمام النووي اتفاق العلماء على عصمة الأنبياء -عليهم السلام- في كل ما كان طريقُه الإبلاغ "في القول"؛ وذكر أيضاً خلافَهم فيما كان طريقُه الإبلاغ "في الفعل": فذهب بعضهم إلى العصمة فيه رأساً، وأن السهو والنسيان لا يجوز عليهم فيه؛ وذهب معظم المحققين وجماهير العلماء إلى جواز ذلك ووقوعِه منهم؛ قال الإمام النووي عن الثاني: «**وهذا هو الحق؛ ثم لا بد من تنبيههم عليه، وذكرهم إياه، إما في الحين -على قول جمهور المتكلمين-، وإما قبل وفاتهم -على قول بعضهم-**»(٢).

ودليل جواز ووقوع السهو في أفعالهم عليهم السلام: حديث "ذي اليدين" رضي الله عنه، وهو: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليدين: أَقَصُرت الصلاة، أم نسيتَ يا رسول الله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَصَدَقَ ذو اليدين؟» فقال الناس: نعم، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم،

---

(١) انظر: التفسير الكبير للرازي (٣/٤٥٥)، والمحصول له أيضاً (٢/٦٦٨).

(٢) شرح الإمام النووي على صحيح مسلم (٣/٤٢٠) .

فصلى اثنتين أُخريين، ثم سلم، ثم كبر، فسجد مثل سجوده أو أطول[١].

وقد فصَّل الشيخ إبراهيم الباجوري حكم السهو والنسيان في حقِّ الأنبياء عليهم السلام بتفصيل جيد، فقال رحمه الله: «وأمَّا "**السهو**" فممتنع عليهم في "**الأخبار البلاغية**"، كقولهم: الجنة أُعِدَّت للمتقين، وعذاب القبر واجب؛ و"**غيرِ البلاغية**"، كقام زيد، وقعد عمرو، وهكذا. وجائزٌ عليهم في "**الأفعال البلاغية**" وغيرها، كالسهو في الصلاة للتشريع. وأما "**النسيان**" فهو ممتنع البلاغيات قبل تبليغها، وأمَّا بعد التبليغ فيجوز نسيان ما ذُكِرَ، من الله تعالى[٢]؛ وأما نسيان الشيطان فمستحيل عليهم؛ إذ ليس للشيطان عليهم سبيل»[٣].

والأنبياء معصومون أيضاً عن الكذب والتحريف في تبليغ الشريعة المطهرة؛ قال الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله: «أجمعت الأمة على كونهم معصومين عن الكذب والتحريف فيما يتعلق بالتبليغ، وإلا لارتفع الوثوق بالأداء؛ واتفقوا على أن ذلك لا يجوز وقوعه منهم عمداً كما لا يجوز أيضاً سهواً، ومن الناس من جوز ذلك سهواً، قالوا: لأن الاحتراز عنه غير ممكن»[٤].

---

(١) رواه البخاري (٧١٤)، ومسلم (٥٧٣).

(٢) أي: وليس بسبب الشيطان.

(٣) تحفة المريد للباجوري (ص٢٩٢) باختصار.

(٤) انظر: التفسير الكبير (٣/٤٥٥).

المبحث الثالث
مفاسد القصة العقدية، وأثر ذلك في نقدها أو تأويلها

المطلب الأول
بيان مفاسد القصة العقدية

نريد في هذا المطلب أن نحصر المفاسد العقدية التي ذكرها العلماء عند مناقشتهم لهـذه القصة، من غير أن نذكر أمثلة على ذلك من كلامهم؛ لأننا في المطلب الآتي سـنبين كيـف أثرت ملاحظة المفاسد العقدية على أهل العلم في إبطال القصة أو في تأويلها، وسـنذكر فيـه كلامهم ومناقشتهم لهذه القصة.

وتنحصر مفاسد القصة العقدية في أمرين رئيسين :

١-أنها تناقض مبدأ عصمة الأنبياء عليهم السلام؛ لأن ظاهرها يدل على جواز السـهو والخطأ عليهم في تبليغ الدِّين، وأن للشيطان عليهم سبيلاً، وغير ذلك.

٢-أنها تُفضي إلى ارتفاع الوثوق بكل ما جاءنا عن الشرع، سواء في ذلـك المسـائل العقدية وغيرها؛ فلو جوزنا مثلاً أن يكون الشيطان قد أجبر النبي صلى الله عليه وسلم على أن يتكلم بـ"تلك الغرانيق العلا" لبقي هذا الاحتمال في كل ما تكلم به الرسول.

والأمر الثاني مرتبط بعصمة الأنبياء عليهم السلام؛ لأن الأنبياء معصـومون مـن أن يتسلط عليهم الشيطان.

المطلب الثاني

تأثير المفاسد العقدية في إبطال القصة أو تأويلها

للمفاسد العقدية السابقة أثر كبير في تعامل العلماء مع هذه القصة، سواء في رفضها وإبطالها، أو في تأويلها -عند مَن لم يبطلها-.

وقد انقسم العلماء في ذلك إلى ثلاثة أقسام:

١. مَن أنكرها وأبطلها؛ ولكنه -في الغالب- وجهها التوجيه الصحيح على افتراض صحتها.

٢. مَن لم يبطلها، ولم يُثبت لها أصلاً من السنة، مع توجيهها التوجيه الصحيح.

٣. مَن أثبت للقصة أصلاً من السنة؛ ومع ذلك وجهها التوجيه الصحيح.

وسأذكر تحت كل قسمٍ من الأقسام السابقة من تبناها من العلماء، وكلامَ كلِّ عالمٍ على حِدة؛ لأن تنوع الطرح يثري الموضوع أكثر.

- **القسم الأول: مَن أبطل قصة الغرانيق:**

أنكر علماء هذا القسم قصةَ الغرانيق، وحكموا عليها بالبطلان؛ ومع هذا حرص كثيرٌ منهم على توجيهها التوجيه الصحيح -على افتراض صحتها-.

وكذلك حرصوا على بيان تفسير قوله تعالى: {**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**}.

ومن هؤلاء العلماء ما يلي:

١. الإمام أبو منصور محمَّد الماتريدي (ت٣٣٣هـ) :

فسَّر الإمام أبو منصور الماتريدي قولَه تعالى: {**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ**} بما لا يتوافق مع قصة الغرانيق؛ حيث فسَّرها بأنَّ المراد بها: إلقاء الشيطانِ الحجة في قلوب الكفرة ليجادلوا بها النبيَّ صلى الله عليه وسلم أثناء تلاوته للقرآن.

قال رحمه الله : «**والأشبه عندنا: أن يكون على غير هذا الذي قالوا**[١]**، وهو: أن قوله: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ} أي: عند تلاوته القرآن في قلوب الكفرة ما يجادلون به رسول اللَّه ويحاجونه؛ فيُشَبِّهون بذلك على الأتباع ليتبعوهم**»[٢].

ثم قال: «**فهذا تأويل قوله: {فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ}، نَسَخَ ما ألقى الشيطانُ في قلوب أُولَئِكَ الكفرة، ما به جادلوه، وأحكم آياته بما ذكرنا**»[٣].

فالإلقاء الوارد في الآية عند الإمام الماتريدي هو عبارة عن وسوسة الشيطان في قلوبِ المشركين، وليس الإلقاءَ في قلب النبي أو على لسانه صلى الله عليه وسلم –كما ذهب إليه مَن قَبِل قصة الغرانيق–؛ فالإمام الماتريدي من تفسيره للآية يعلن صراحة عدم رضاه بهذه

---

(١) أي: التفاسير الأخرى للآية.

(٢) تأويلات أهل السنة للإمام الماتريدي (٣/٣٧٩-٣٨٠).

(٣) تأويلات أهل السنة (٣/٣٨٠).

القصة.

وقد أبطل الإمام الماتريدي «قصة الغرانيق» من خلال مناقشته للتفاسير الأخرى لهذه الآية؛ ومن تلك التفاسير التي عرضها: ما نسبه لعامة أهل التأويل، وهو: أنَّ النبيَّ تلا في صلاته: {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى}، فلمَّا انتهى إلى قوله تعالى: {أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى*وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى} أتاه الشيطان على صورة جبريل عليه السلام، فألقى على لسانه صلى الله عليه وسلم: "تلك الغرانيق العلا شفاعتهن ترتجى"، ثم أتاه جبريل عليه السلام بعد ذلك، فقال: إنه لم يُنزل عليه قط شيئاً مثله[1].

قال الإمام الماتريدي معترضاً: «**لكنه لو كان ما ذَكَرَ هؤلاء، كيف عرفه في المرة الثانية أنه جبريل، وأنه ليس بشيطان؟ ولا يُؤمَن أنه يلبس عليه في وقت آخر في أمثاله**»[2]؛ أي: أننا لو سلمنا بما قاله عامة أهل التأويل، فإنه سيرتفع الوثوق بكل ما جاءنا عن الشرع؛ لاحتمال إلقاء الشيطان له أيضاً.

وقال الإمام الماتريدي أيضاً: «**ثم وإن ثبت ما ذَكَرَ ابنُ عَبَّاسٍ وعامة مَن ذكرنا حين قالوا: جرى على لسانه ذلك، فجائز عندما جرى الخطأ على لسان مَن عُصِمَ إذا عَرَفَ السامع منه مذهبه ودينه الذي يدين به عرف أن ما جرى غلطٌ وخطأ؛ نحو مَن يعتمد مذهباً، وينتحل نحلة، فجرى على لسانه خلافُ ما يعرف منه الاعتقاد يعرف أنه جرى على لسانه**

(١) انظر: تأويلات أهل السنة (٣٧٩/٣).

(٢) تأويلات أهل السنة (٣٧٩/٣).

غلطاً، فعلى ذلك الذي ذكره أهل التأويل؛ إن ثبت ما ذكروا عنه أنه قال ذلك»[1].

فالماتريدي لا يرى ثبوت قصة الغرانيق أصلاً؛ لقوله في النص السابق: «**ثم وإن ثبت...**» الخ، وقولِه أيضاً: «**فعلى ذلك الذي ذكره أهل التأويل؛ إن ثبت ما ذكروا عنه أنه قال ذلك**».

فهو يرى عدم صحة قصة الغرانيق من جهتين: عدم ثبوت القصة؛ وأنها ترفع الوثوق بكل ما جاءنا عن الشرع، سواء الأمور العقدية وغيرها.

ويلاحظ من نصِّه الأخير: أن الإمام الماتريدي لم يجعل من أسباب ردِّ قصة الغرانيق: عصمة الأنبياء من أن يجري هذا الكلام على لسانهم بسبب الشيطان؛ وجعل جواز ذلك مشروطاً بما إذا عَرَفَ السامع دين المعصوم، وعرف أن ما جرى على لسانه غلطٌ وخطأ.

ولا شك أن هذا غير مقبول عند سائر مَن أنكر هذه القصة من العلماء، كما سيُعرف من كلام ابن العربي المالكي، والقاضي عياض، والإمام الرازي، وغيرهم.

٢. الشيخ أبو بكر محمَّد بن عبد الله، المعروف بـ"ابن العربي" المالكي (ت٥٤٣) :

لم يرتضِ الشيخ ابن العربي المالكي هذه القصة، بل حكم عليها بالبطلان؛ فعند تفسيره لقوله تعالى: {وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ} [الإسراء:٧٣] قال رحمه الله: «**فيا لله والمتعلمين والعالمين من شيخ فاسد وسُوس هامد، لا يعلم أن هذه الآية**

(١) تأويلات أهل السنة (٣/٣٨٠).

نافية لما زعموا، مبطلة لما رووا وتقوَّلوا»[1].

وقال أيضاً: «**فهذه الآية نصٌّ في عصمته من كل ما نُسِبَ إليه، فكيف يتأولها أحدٌ؟ عدوا عما نُسب من الباطل إليه**»[2].

وقال أيضاً عند تفسيره لقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ...}: «**هذه الآية نصٌّ في غرضنا، دليلٌ على صحة مذهبنا، أصلٌ في براءة النبي صلى الله عليه وسلم مما نسب إليه أنه قاله عندنا**»[3].

وأمَّا مفاسد القصة العقدية عند الشيخ ابن العربي المالكي فتتلخص في شيئين:

١-أنها تُبْطِل عصمة الأنبياء عليهم السلام؛ قال رحمه الله: «**المقام الثاني: أن الله قد عصم رسوله من الكفر، وآمنه من الشرك، واستقر ذلك من دين المسلمين بإجماعهم فيه، وإطباقهم عليه؛ فمن ادَّعى أنه يجوز عليه أن يَكْفُرَ بالله، أو يشك فيه طَرْفَةَ عَيْنٍ فقد خلع رِبْقَةَ الإسلام من عنقه؛ بل لا تجوز عليه المعاصي في الأفعال، فضلاً عن أن يُنسب إلى الكفر في الاعتقاد؛ بل هو المُنَزَّه عن ذلك فعلاً واعتقاداً**»[4].

٢-أنها تفضي إلى ارتفاع الوثوق بكل ما جاءنا عن الشرع، سواء المسائل العقدية أو غيرها؛ قال رحمه الله: «المقام الأول: أن النبي إذا أَرْسَلَ اللهُ إليه المَلَكَ بوحيه، فإنه يخلق له

(١) أحكام القرآن (١٣٠٢/٣).

(٢) أحكام القرآن (١٣٠٢/٣).

(٣) أحكام القرآن (١٣٠٢/٣).

(٤) أحكام القرآن (١٣٠٠/٣).

العلم به، حتى يتحقق أنه رسولٌ من عنده، ولولا ذلك ما صحت الرسالة، ولا تَبَيَّنَت النبــوة، فإذا خلق الله له العلم به تميز عنده من غيره، وثبت اليقين، واستقام سبيل الدين. ولو كان النبي إذا شافهه الملك بالوحي لا يدري أملك هو أم إنسان، أم صورة مخالفة لهذه الأجنــاس ألقــت عليه كلاماً وبلَّغت إليه قولاً –**لم يصح له أن يقول: إنه من عند الله، ولا ثبت عندنا أنه أمــر الله، فهذه سبيل متيقنة، وحالة متحققة، لا بد منها، ولا خلاف في المنقول ولا في المعقــول فيها، ولو جاز للشيطان أن يتمثل فيها، أو يتشبه بها ما أمناه على آية، ولا عرفنا منه باطلاً من حقيقة»**[1].

وأمَّا ما ذهب إليه بعضهم مِن أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد التبس عليــه الشــيطان بالمَلَك، واختلط عليه التوحيد بالكفر، حتى لم يُفَرِّق بينهما –فقد اعترض عليه ابــن العربــي قائلاً: «**لا يخفى عليَّ وعليكم أن هذا كفرٌ لا يجوز وروده من عند الله؛ ولو قاله أحــدٌ لكــم لتبادر الكلُّ إليه –قبل التفكير– بالإنكار والردع، والتثريب والتشنيع، فضلاً عــن أن يَجهــل النبيُّ صلى الله عليه وسلم حالَ القول، ويخفى عليه قولُه، ولا يتفطن لصفة الأصنام بأنهــا الغرانقة العلا، وأن شفاعتها ترتجى؛ وقد عَلِمَ علماً ضرورياً أنهــا جمــاداتٌ لا تســمع ولا تبصر، ولا تنطق ولا تضر، ولا تنفع ولا تنصر ولا تشفع، بهذا كان يأتيه جبريــل الصــباح والمساء، وعليه انبنى التوحيد، ولا يجوز نسخه من جهة المعقول ولا من جهة المنقــول، فكيف يخفى هذا على الرسول؟»**[2].

---

(١) أحكام القرآن (٣/١٣٠٠).

(٢) أحكام القرآن (٣/١٣٠١).

وبيَّن الشيخ أبو بكر أنَّ قولَه تعالى: {وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا * وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا} [الإسراء:٧٣-٧٤] ينفي هذه القصة؛ وبيان ذلك: أنَّ قولَ العربي: «كاد يكون كذا»: معناه: «قارب ولم يكن»؛ فأخبر الله في هذه الآية أنهم قاربوا أن يفتنوه عن الذي أُوحي إليه، ولم تكن فتنة. وأنَّ قوله تعالى: {لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا} يدل على أنه لم يفتر؛ ولو تمَّ لهم ففتنوك وافتريت لاتخذوك خليلاً؛ فلم تفتتن ولا افتريت، ولا عدوك خليلاً(١).

وذكر أنَّ قوله تعالى: {وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا} نصٌّ في أن الله تعالى ثبَّته صلى الله عليه وسلم؛ قال رحمه الله: «**فأخبر الله سبحانه وتعالى أنه ثبَّته، وقرَّر التوحيد والمعرفة في قلبه، وضرب عليه سرادق العصمة، وآواه في كنَفِ الحرمة. ولو وكله إلى نفسه، ورفع عنه ظِلَّ عصمته لحظةً لألْمَمْتَ بما راموه، ولكنا أُمِرنا عليك بالمحافظة، وأشرقنا بنور الهداية فؤادك، فاستبصر وأزح عنك الباطل، وادْحَر. فهذه الآية نص في عصمته من كل ما نسب إليه، فكيف يتأولها أحد؟ عدوا عما نسب من الباطل إليه**»(٢).

وأمَّا التفسير الذي اختاره لقوله تعالى: {**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ**} الآية -فهو: أن الذي قال هذه الكلمات هو الشيطان، لا النبي □؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ تلا قرآناً مُقَطَّعاً، وسكت في مقاطع الآي سكوتاً محصلاً؛ فقال الشيطان مُحاكياً صوته صلى الله عليه وسلم : "وإنهن الغرانقة العلا، وإن

(١) انظر: أحكام القرآن (١٣٠٢/٣).

(٢) أحكام القرآن (١٣٠٢/٣).

شفاعتهن لترتجى". فأما المشركون والذين في قلوبهم مرض فقد نسبوها للنبي ﷺ، بخلاف أهل العلم والإيمان[1].

٣. القاضي عياض بن موسى اليَحْصُبي (ت٥٤٤هـ) :

أبطل القاضي عياض هذه القصة قائلاً: «**ولا شك في إدخال بعض شياطين الإنس أو الجن هذا الحديث على بعض مغفلي المحدثين، ليلبس به على ضُعفاء المسلمين**»[2].

وقد تقدم كلامه رحمه الله في إبطالها عند عرض رأي المحدثين فيها.

وقد ناقش القاضي عياض هذه القصة على مرحلتين: في المرحلة الأولى: أبطل القصة من الناحية الحديثية والعقدية؛ وفي المرحلة الثانية: وجَّهها التوجيه السليم على افتراض صحتها؛ قال رحمه الله: «**فاعْلَم -وفقك الله- أنَّ لنا في الكلام على مُشْكِل هذا الحديث مَأْخَذين: أحدهما في تَوْهِين أصْلِه، والثاني على تسليمه**»[3].

وسأعرض رأيه رحمه الله على وفق هاتين المرحلتين، ذاكراً في المرحلة الأولى الجانب العقدي فقط؛ لأنه موضوع بحثنا هذا؛ ولأني قدمت كلامه في الجانب الحديثي.

أمَّا إبطال القاضي عياض للقصة من الناحية العقدية : فلاحتوائها على ما يناقض عصمة الأنبياء؛ قال رحمه الله: «**فقد قامت الحجة وأجمعت الأمة على عصمته صلى الله**

(١) انظر: أحكام القرآن (٣/١٣٠٢-١٣٠٣).

(٢) الشفا (ص٦٤٨).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ص٦٤٥).

عليه وسلم ونزاهته عن مثل هذه الرذيلة؛ إما مِن تَمَنِّيه أن ينزل عليه مثلُ هذا من مدح آلهةٍ غير الله، وهو كفر؛ أو أن يَتَسوَّر عليه الشيطان، ويشبه عليه القرآن حتى يجعل فيه ما ليس منه، ويعتقد النبي ﷺ أن من القرآن ما ليس منه حتى ينبهه جبريل عليه السلام؛ وذلك كله ممتنع في حقه صلى الله عليه وسلم؛ أو يقول ذلك النبي صلى الله عليه وسلم مِن قِبَلِ نفسه عَمْداً -وذلك كفر- أو سهواً؛ **وهو معصوم من هذا كله**»(١).

وقال أيضاً: «وقد قررنا بالبراهين والإجماع عصمتَه -عليه السلام- من جَرَيان الكُفْر على قلبه أو لسانه، لا عمداً ولا سهواً، أو أن يتشبه عليه ما يُلقيه الملك مما يُلقي الشيطان، أو يكون للشيطان عليه سبيلٌ، أو أن يتقوَّلَ على الله -لا عمداً ولا سهواً- ما لم ينزل عليه؛ وقد قال الله تعالى: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ} [الحاقة:٤٤-٤٦]، وقال تعالى: {إِذًا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا} [الإسراء:٧٥]»(٢).

وذكر القاضي عياض أنَّ رواة هذه القصة قالوا: إن فيها نزل قولُه تعالى: {وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا * وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا} [الإسراء:٧٣-٧٤]، وبيَّن أن هاتين الآيتين تردان الخبر الذي رووه؛ لأن الله تعالى ذكر أنهم كادوا يفتنونه حتى يفتري؛ وأنه لولا أن ثبته لكاد يركن إليهم؛ ثم قال رحمه الله: «**فمضمون هذا ومفهومه أن الله تعالى عصمه من أن يفتري، وثبَّته حتى لم**

---

(١) الشفا (ص٦٤٦-٦٤٧).

(٢) الشفا (ص٦٤٧).

يركن إليهم قليلاً، فكيف كثيراً؟! وهم يرون في أخبارهم الواهيـة أنـه زاد علـى الركـون والافتراء بمدح آلهتهم، وأنه قال صلى الله عليه وسلم: افتريتُ على الله، وقلتُ ما لم يقل؛ وهذا ضد مفهوم الآية، وهي تُضْعِفُ الحديثَ لو صح، فكيف ولا صحة له؟ وهذا مثل قوله تعـالى في الآية الأخرى: {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ} [النساء: ١١٣]»[١].

وقال أيضاً: «وقد ذكرتُ في معنى هذه الآية تفاسير أُخَر -ما ذكرناه مِن نَصِّ الله على عصمة رسوله- تَرُدُّ سَفْسافَها، فلم يبق في الآية إلا أنَّ الله تعالى امْتَنَّ على رسوله بعصـمته وتثبيتِه بما كادَه به الكفار، وراموا من فتنتِه، **ومرادنا من ذلك: تنزيهه وعصـمته ﷺ، وهـو مفهوم الآية**»[٢].

وأمَّا ما رواه قتادة ومقاتل مِن أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أصابته سِنَةٌ عند قراءته هذه السورة، فجرى هذا الكلام على لسانه بحكم النوم -فقد قال عنه القاضي: «وهذا لا يصـح؛ إذ لا يجوز على النبي مثلُه في حالةٍ من أحواله، ولا يخلقه الله على لسانه، ولا يستولي الشيطان عليه في نومٍ ولا يقظة؛ **لعصمته في هذا الباب من جميع العمد والسهو**»[٣].

وبعد أن انتهى القاضي عياض من إبطال هذه القصة -شرع بـالكلام علـى التفسـير الصحيح لها على افتراض صحتها؛ قال رحمه الله: «**وأما المأخذ الثاني فهو مبني على تسليم**

---

(١) الشفا (ص٦٤٨-٦٤٩).

(٢) الشفا (ص٦٤٩).

(٣) الشفا (ص٦٤٩-٦٥٠).

الحديث -لو صح-، وقد أعاذنا الله من صحته»[1].

وقد صحح القاضي مجموعة التوجيهات لهذه القصة، منها:

أ-أنَّ الذي تلا تلك الكلمات هو الشيطان الرجيم؛ قال رحمه الله: «والذي يظهر ويَتَرَجَّح في تأويله عنده[2] وعند غيره من المحققين -على تسليمه- : أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان -كما أمره ربُّه- يُرَتِّل القرآن ترتيلاً، ويفصل الآي تفصيلاً في قراءته -كما رواه الثقات عنه-، فيُمْكِن تَرَصُّدُ الشيطانِ لتلك السكتات ودَسُّه فيها ما اختلقه من تلك الكلمات، محاكياً نغمة النبي ، بحيث يسمعه مَن دنا إليه من الكفار، فظنوها من قول النبي صلى الله عليه وسلم، وأشاعوها، ولم يَقدح ذلك عند المسلمين بحِفْظِ السورة قَبْلَ ذلك على ما أنزلها اللهُ تعالى، وتحقُّقِهم من حال النبي في ذم الأوثان وعيبها على ما عُرِفَ منه»[3].

ب-أنَّ المراد بـ"الغرانقة": الملائكة؛ قال القاضي: «ومما يظهر في تأويله أيضاً أن مجاهداً روى هذه القصة: "والغرانقة العلى"، فإن سلمنا القصة قلنا: لا يبعد أن هذا كان قرآناً، والمراد بـ"الغرانقة العلى وأن شفاعتهن لترتجى": الملائكة على هذه الرواية. وبهذا فَسَّر الكلبي "الغرانقة": أنها الملائكة؛ وذلك أن الكفار كانوا يعتقدون أنَّ الأوثان والملائكة بنات الله، كما حكى الله عنهم ورد عليهم في هذه السورة بقوله: **{أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى}** [النجم: ٢١]، فأنكر اللهُ كلَّ هذا مِن قولهم. ورجاءُ الشفاعة من الملائكة صحيحٌ، فلمَّا تأوَّله المشركون على أن

---

(١) الشفا (ص٦٤٩).

(٢) أي : عند الشيخ ابن العربي المالكي في كتابه أحكام القرآن (١٣٠٣/٣).

(٣) الشفا (ص٦٤٩) باختصار.

المراد بهذا الذِّكْر: آلهتهم، ولَبَّس عليهم الشيطان ذلك، وزينه في قلوبهم، وألقاه إليهم، نَسَخَ اللهُ ما ألقى الشيطان، وأَحْكَمَ آياته، ورفع تلاوة تلك اللفظتين اللتين وجد الشيطان بهما سبيلاً للتلبيس»[1].

ج-أنه من كلام الكفار؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم عندما قرأ هذه سورة النجم، وبلغ ذكر اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، خاف الكفار أن يأتي صلى الله عليه وسلم بشيء من ذمها، فسبقوا إلى مدحها بتلك الكلمتين؛ ليُخَلِّطوا في تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم؛ ونُسِب هذا الفعل إلى الشيطان لحمله لهم عليه، وأشاعوا ذلك وأذاعوه، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله، فحزن لذلك من كذبهم وافترائهم عليه، فسلاه الله تعالى بقوله: {**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ...**} الآية[2].

٤. الإمام محمَّد بن عمر بن الحسن "فخر الدِّين الرازي" (ت٦٠٦هـ) :

حكم الرازي على هذه القصة بالوضع وأنها باطلة؛ قال رحمه الله بعد عرضه لها: «**هذا رواية عامة المفسرين الظاهريين، أما أهل التحقيق فقد قالوا: هذه الرواية باطلة موضوعة**»[3].

وقال الرازي أيضاً بعد سرده لأدلة بطلانها: «**فبهذه الوجوه عرفنا على سبيل الإجمال أن هذه القصة موضوعة؛ أكثر ما في الباب أن جمعاً من المفسرين ذكروها، لكنهم ما بلغوا**

---

(١) الشفا (ص٦٥١-٦٥٢).

(٢) انظر: الشفا (ص٦٥٢-٦٥٣).

(٣) التفسير الكبير (٨/٢٣٧).

حد التواتر، وخبر الواحد لا يعارض الدلائل النقلية والعقلية المتواترة»[1].

وبعد ذِكْرِه رأي مَن فَسَّر "التمني"[2] بالقراءة، ومناقشتِه للوجوه الباطلة المترتبةِ على هذا التفسيرِ، قال: «**فهذه الوجوه المذكورة في قوله: "تلك الغرانيق العلا" قد ظهر على القطع كذبها، فهذا كله إذا فسرنا التمني بالتلاوة...**»[3]، ثم سرد معاني تفسير التمني بـ"الخاطر وتمني القلب"، وسيأتي الكلام عن ذلك قريباً.

وأمَّا المفاسد العقدية التي جعلت الإمام الرازي يرفض هذه القصة -فتتلخص في شيئين:

أ-أنها تبطل عصمة الأنبياء؛ قال -في ردِّ أن يكون النبي قد تكلم بهذه الكلمات "اختياراً" منه-: «**الأصل في الدين: أن لا يجوز عليهم شيء من ذلك؛ لأن الله تعالى قد نصبهم حجة، واصطفاهم للرسالة، فلا يجوز عليهم ما يطعن في ذلك أو ينفر، ومثل ذلك في التنفير أعظم من الأمور التي حثه الله تعالى على تركها، كنحو: الفظاظة والكتابة وقول الشعر**»[4].

ب-أنها تفضي إلى ارتفاع الوثوق بكل ما جاء عن الشرع؛ قال الرازي عند عرضه لوجوه بطلانها في المعقول: «**وخامسها -وهو أقوى الوجوه-: أنا لو جوزنا ذلك ارتفع**

---

(١) التفسير الكبير (٢٣٨/٨).

(٢) أي الوارد في قولِه تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ}.

(٣) التفسير الكبير (٢٤٠/٨).

(٤) التفسير الكبير (٢٤٠/٨).

الأمان عن شرعه، وجوزنا في كل واحد من الأحكام والشرائع أن يكون كذلك، ويبطل قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ}، فإنه لا فرق في العقل بين النقصان عن الوحي، وبين الزيادة فيه»(١).

وعند عرضه لرأي مَن قال: إن هذه الكلمات جرت على لسان شيطان من الجن أدرجه بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله: «**وهذا أيضاً ضعيف؛ فإنك إذا جوَّزت أن يتكلم في أثناء الشيطان كلام الرسول صلى الله عليه وسلم بما يشتبه على كل السامعين كونه كلاماً للرسول –بقي هذا الاحتمال في كل ما يتكلم به الرسول، فيفضي إلى ارتفاع الوثوق عن كل الشرع**»(٢).

وقال في الردِّ على مَن قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد تكلم بها "سهواً": «**لو جاز هذا السهو لجاز في سائر المواضع، وحينئذ تزول الثقة عن الشرع**»(٣).

وأبطل قول مَن قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد تكلم بها "قسراً" بقوله رحمه الله: «**وثانيها: أن الشيطان لو قدر على هذا الإجبار لارتفع الأمان عن الوحي**»(٤).

فبهذا يكون الإمام الرازي قد أبطل كل وجوه تفسير {تمنى} بالتلاوة والقراءة؛ قال رحمه الله: «**فهذه الوجوه المذكورة في قوله: "تلك الغرانيق العلا" قد ظهر على القطع كذبها؛ فهذا**

---

(١) التفسير الكبير (٢٣٨/٨).

(٢) التفسير الكبير (٢٣٨/٨).

(٣) التفسير الكبير (٢٣٩/٨).

(٤) التفسير الكبير (٢٣٩/٨).

كله إذا فسرنا التمني بالتلاوة؛ وأما إذا فسرناها بالخاطر وتمني القلب فـالمعنى: أن النبـي صلى الله عليه وسلم متى تمنى بعض ما يتمناه من الأمور يوسوس الشيطان إليه بالباطـل، ويدعوه إلى ما لا ينبغي، ثم إن الله تعالى ينسخ ذلك ويبطله ويهديه إلى ترك الالتفات إلـى وسوسته»(1).

ثم قال : «**ومن الناس من قال: لا يجوز حمل "الأمنية" على تمني القلب؛ لأنه لو كـان كذلك لم يكن ما يخطر ببال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنة للكفار، وذلك يبطله قولـه تعالى: {ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم}، والجـواب: لا يبعد أنه إذا قوي "التمني" اشتغل الخاطر به، فحصل السهو في الأفعال الظـاهرة بسـببه، فيصير ذلك فتنة للكفار؛ فهذا آخر القول في هذه المسألة»**(2).

٥. الإمام ناصر الدين البيضاوي (ت٦٨٥هـ) :

ناقش الإمام البيضاوي قصة الغرانيق، وبيَّن الخلل العقدي الواقع فيها؛ فهو لم يرتضِ أن يكونَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم هو مَن قال: "تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجـى"؛ ولم يرتضِ أيضاً أن يكون الشيطانُ لمَّا تكلم بها ظَنَّ السامعون أنها من قراءة النبي صلى الله عليه وسلم.

وسيكون عَرْضي لرأي الإمام البيضاوي في قصة الغرانيق من خلال: بيان تفسيره لقوله تعالى: {**إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ**

---

(١) التفسير الكبير (٨/٢٤٠).

(٢) التفسير الكبير (٨/٢٤٠).

وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}؛ ثم ذِكْر مناقشته للأقوال الأخرى في تفسير الآية.

أمَّا تفسيره لقوله تعالى: {إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ} فقد قال رحمه الله:
«{**إِلَّا إِذا تَمَنَّى**} إذا زَوَّر في نفسه ما يهواه، {**أَلْقَى الشَّيْطانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ**} في تشهيه ما يوجب اشتغاله بالدنيا، كما قال صلى الله عليه وسلم: "وإنه ليغان على قلبي، فأستغفر الله في اليوم سبعين مرة"[1]، {**فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطانُ**} فيبطله ويذهب به بعصمته من الركون إليه، والإرشاد إلى ما يزيحه، {**ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آياتِهِ**} ثم يثبت آياته الداعية إلى الاستغراق في أمر الآخرة، {**وَاللَّهُ عَلِيمٌ**} بأحوال الناس، {**حَكِيمٌ**} فيما يفعله بهم»[2].

فيُلاحَظ من النص السابق أمران:

أ-أنَّ الإمام البيضاوي لم يتطرق لقصة الغرانيق أصلاً، بل فسَّر الآية بأنها مِن قبيل وسوسة الشيطان للنبي صلى الله عليه وسلم؛ وقد قال بعد سَرْدِه ونقاشه للأقوال الأخرى في تفسير هذه الآية: «**والآية تدل على: جوازِ السهو على الأنبياء، وتطرُّق الوسوسة إليهم**»[3].

قال العلامة القسطلاني -بعد ذكره لتفسير البيضاوي السابق لهذه الآية- : «**والحامل له على هذا التفسير كغيره: ما في ظاهر هذه القصة[4] من البشاعة**»[5].

---

(١) رواه مسلم (٢٧٠٢) ، وأبو داود (١٥١٥)، والنسائي في السنن الكبرى (١٠٢٠٣) .

(٢) تفسير البيضاوي (٣/٣٨٩).

(٣) تفسير البيضاوي (٣/٣٩٠).

(٤) يريد بذلك قصة الغرانيق.

(٥) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للإمام القسطلاني (٧/٢٤٣).

فالإمام البيضاوي فسَّر الآية على خلاف ما هو معهود في كتب التفاسير؛ وذلــك لعــدم رضاه بقصة الغرانيق -كما سيتضح قريباً-.

قال الشيخ محيي الدين شيخ زاده بعد أن ذكر ما يُوجب بطلان القصــة: «**فلــذلك قــال المصنف**[1] **في تفسير الآية: "ألقى الشيطان في تشهيه ما يُوجب اشتغاله بالدنيا"، ولم يقــل: ما يوافق تشهيه مِن الكلام**»[2].

ب-أنه فسَّر قوله صلى الله عليه وسلم : «**إنه ليغان على قلبي، وإني لأستغفر الله فــي اليوم مائة مرة**»[3] بخلاف ما هو مشهورٌ عند شرَّاح الحديث[4]، مما جعل العلامة القُونوي – ت١١٩٥هـ- يقول بعد نص الإمام البيضاوي السابق: «**بيانٌ واه جداً؛ لأنه قــد عرفــت أنَّ السهوَ في أمر الدين غير جائزٍ، وإلا لارتفع الأمان؛ وكذا الوسوسة إلى رسولنا عليه السلام**

---

(١) أي: الإمام البيضاوي.

(٢) حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي (١٢٥/٦).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) ومن معاني الحديث التي ذكرها المحدثون: أ-أنه همه بسبب أمته، وما اطلع عليه مــن أحوالهــا بعــده، فيستغفر لهم؛ أو سببه اشتغاله بالنظر في مصالح أمته وأمورهم، ومحاربة العــدو ومداراتــه، وتــأليف المؤلفة ونحو ذلك، فيشتغل بذلك، فيراه ذنباً بالنسبة إلى عظيم منزلته. ب-أنه السكينة التي تغشى قلبــه؛ ويكون استغفاره إظهارَ العبوديةِ والافتقارِ، وملازمة الخشوع، وشكراً لِمَا أولاه. ج-أنــه حــالُ خشــية وإعظام، يغشى القلب، ويكون استغفاره شكراً كما مرَّ. انظر: شرح صــحيح مســلم للإمــام النــووي (١٩٠/١٧).

غير واقع كما عرفت من حديث مسلم[1]، والواجب صون الكتاب عن مثل هذا الوهن العجاب الذي توحش منه أولوا الألباب»[2].

وقد ذكر الإمام البيضاوي عدة تفاسير لهذه الآيةِ، منها:

أ-أنه صلى الله عليه وسلم لَمَّا بلغ: {**وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى**} وسوس إليه الشيطان، حتى سبق لسانه سهواً إلى أن قال: "تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى"، ففرح به المشركون حتى شايعوه بالسجود لما سجد في آخرها، ثم نبهه جبريل، فاغتم به، فعزاه الله بهذه الآية[3].

قال الإمام البيضاوي عنه: «**وهو مردودٌ عند المحققين؛ وإن صحَّ، فابتلاء يتميز به الثابت على الإِيمان من المتزلزل فيه**»[4].

وسبب ردِّه له: لأنه يؤدي إلى عَدَمِ الوثوقِ بما ورد عن الشرع، كما سيصرح به عند

---

(١) أي: حديث «إنه ليغان على قلبي...»؛ قال القونوي عن هذا الحديث: «والمراد هنا: الغطاء المعنوي، أي: يعرض قلبي ما هو من أمور الدنيا والخواطر البشرية مِن: هَمِّه لأمته، واطلاعه على ما سيأتيهم بعده من المنكرات، أو النظر في مصالح أمته ومحاربته أعداءه. وسئل الأصمعي عن معناه فقال: لو كان غير قلب النبي عليه السلام لكنت أفسره، وأبى عن تفسيره تأدباً وسلوكاً لمسلك الأدب، وكذا غيره من بعض العظماء أبى عن تأويل هذا الحديث؛ وهذا حسنٌ جداً» حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (٩٢/١٣).

(٢) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (٩٦/١٣).

(٣) انظر: تفسير البيضاوي (٣٨٩/٣).

(٤) تفسير البيضاوي (٣٨٩/٣).

ردِّه للتفسير التالي[1].

ولعل من الأسباب أيضاً: أنَّه يضر بمبدأ عصمة الأنبياء عليهم السلام، كما وضَّح ذلك مَن حشَّا على تفسير البيضاوي كمحيي الدين شيخ زاده، والشيخ القونوي، وغيرهما.

ب-أنَّ {**تمنى**} بمعنى: قرأ؛ و"أمنيته": قراءته؛ وإلقاء الشيطان فيها: أن تكلم بذلك رافعاً صوته بحيث ظن السامعون أنه من قراءة النبي صلى الله عليه وسلم[2].

قال الإمام البيضاوي في إبطاله: «**وقد رُدَّ: بأنه أيضاً يُخِلُّ بالوثوق على القرآن؛ ولا يندفع بقوله: {فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آياتِهِ}؛ لأنه أيضاً يحتمله**»[3].

٦. الشيخ محمَّد بن يوسف الكرماني (ت٧٨٦هـ) :

أبطل الكرماني قصة الغرانيق، ونقل كلام القاضي عياض فيها، ورجَّحه؛ قال رحمه الله: «**قال القاضي عياض: كان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود: إنها أول سجدة نزلت، وأما ما يرويه الإخباريون: أن سببه ما جرى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الثناء على الأصنام بقوله: "تلك الغرانيق العلا" -فباطل لا يصح لا نقلاً ولا عقلاً؛ لأن مَدْحَ إلهٍ غير الله كفرٌ، ولا يصح نسبة ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أن يقولَه**

---

(١) وهو قوله: «وقد رُدَّ: بأنه "**أيضاً**" يُخِلُّ بالوثوق على القرآن»، فقوله: "**أيضاً**" يدل على أنَّ عدم الوثوق بالقرآن مترتبٌ على التفسير الأول، كما أنه مترتب على الثاني.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي (٣/٣٩٠).

(٣) تفسير البيضاوي (٣/٣٩٠).

الشيطان بلسانه، حاشاه منه»[1].

ثم قال الكرماني بعد كلام القاضي مباشرة: «**أقول: وهذا هو الحقُّ والصواب**»[2].

ويلاحظ أن دافعَ إبطال الكرماني لها: هو مناقضة القصة لعصمة الأنبياء عليهم السلام.

٧. الإمام محيي الدين شيخ زاده (ت٩٥١هـ) :

أبطل الإمام محيي الدين قصةَ الغرانيق، وحكم عليها بالوضع؛ لأنها تتعارض مع عصمة الأنبياء عن الخطأ في التبليغ؛ ولأنها تفضي إلى ارتفاع الوثوق بما جاء عن الشرع.

فبعد عَرْضِه لرأي نجم الدين النسفي مِن أن الشيطانَ هو مَن تكلم بهذه الكلمات، فظن السامعون أنها مِن كلام النبي صلى الله عليه وسلم -قال رحمه الله: «**وهذا الاحتمال غير مستحيل عقلاً وشرعاً؛ فتنةً من الله تعالى، وابتلاء لعباده.**

لكنه إنما يجوز في غير مقام تبليغ الوحي وأداءِ الرسالة؛ لأنا لو جوزنا ذلك لارتفع الاطمئنان إلى شرعه، ولجوزنا أنَّ كل ما بلَّغه إلينا عن الله تعالى ينضم إليه غيرُه بخلط الشيطان.

فظهر بما ذكرنا أنَّ هذه القصةَ موضوعةٌ. غاية ما في الباب: أنَّ جمعاً من المفسرين -رحمة الله عليهم- ذكروها، لكنهم ما بلغوا في الكثرة حدَّ التواتر؛ وخبرُ الواحد لا يُعارض

---

(١) الكواكب الدراري في شرح البخاري (١٥٣/٦).

(٢) الكواكب الدراري (١٥٣/٦).

الدلائل العقلية والنقلية المتواترة»[1].

وبعد أنْ ذَكَرَ أنَّ جماعة من المفسرين قالوا: إن هذه الآية نزلت تسلية له في اغتمامه بما سبق به لسانه سهواً من حديث الغرانيق-قال رحمه الله: «**إلا أنَّ رؤساءَ أهلِ السنة والجماعة ردُّوا هذا القولَ، وقالوا: هذه الرواية باطلة موضوعة»**[2].

٨. الإمام عصام الدين إسماعيل بن محمَّد القُونَوي (ت١١٩٥هـ) :

أبطل الإمام القونوي هذه القصة، وحكم عليها بالوضع؛ وذلك لعصمته صلى الله عليه وسلم عن الخطأ في التبليغ، ولما يترتب عليها مِن رفع الوثوق بكل ما جاءنا عن الشرع[3].

فبعد قول العلامة البيضاوي: "وهو مردود عند المحققين" قال القونوي: «**بل يجب أن يكون مردوداً عند جميع المسلمين؛ لِمَا عرفته مِن أمارات الكذب»**[4].

وأيد القونوي بطلان القصة بما ذكره القاضي عياض مِن عدم صحة سندها، وأنَّ أكثر المحدثين ذهبوا إلى عدم صحته؛ ثم قال بعد ذلك: «**إلا ابن حجر، فإنه قال في تخريج أحاديث الكشاف: "إنه صحيح، روي من طرقٍ عديدة"؛ وهذا غريب جداً؛ لِمَا عرفت مِن عدم تسلط الشيطان -كما ورد في حديث صحيح-، وعدمِ جواز السهو في أمر الدِّين، إلى غير ذلك.**

فعلم من ذلك: أنه معارض بما يدل على عدم وسوسته له عليه السلام، وعدمِ جواز

---

(١) حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي (١٢٦/٦).

(٢) حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي (١٢٤/٦-١٢٥).

(٣) انظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (٩٦/١٣).

(٤) حاشية القونوي (٩٣/١٣-٩٤).

السهو في أمر الدين قطعاً؛ والإجماع على عدم تكلم كلمة الكفر؛ والأحاديث الدالة على ما ذكرناه قوي يُعمل به دون ما روي هنا -كما هو مقتضى المعارضة-، فلا يعمل ولا يعتمد ما ادعاه ابن حجر أنه صحيح -أي: غير موضوع-»(١).

٩. الشيخ محمَّد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠ هـ):

أبطل الشيخ الشوكاني هذه القصة، وحكم عليها بالوضع؛ قال رحمه الله: «**ولم يصح شيء من هذا، ولا ثبت بوجه من الوجوه؛ ومع عدم صحته بل بطلانه فقد دفعه المحققون بكتاب الله سبحانه، قال الله: {ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين}، وقوله: {وما ينطق عن الهوى}، وقوله: {ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم}؛ فنفى المقاربة للركون فضلاً عن الركون**»(٢).

ولم يكن سبب رفضه للقصة: بطلان سندها فقط، بل لِمَا فيها من خلل عقدي؛ فعند مناقشته لأن يكون ذلك جرى على لسان النبي صلى الله عليه وسلم سهواً ونسياناً -قال: «**ويُرَد بأن السهو والنسيان فيما طريقه البلاغ غير جائز**»(٣).

ولم يرتضِ الشوكاني أن يكون المرادُ بـ«الغرانيق»: الملائكةَ؛ لأنه مردود بقوله تعالى: {فينسخ الله ما يلقي الشيطان}، أي: يبطله، وشفاعة الملائكة غير باطلة(٤).

---

(١) حاشية القونوي (١٣/٩٤).

(٢) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (٣/٦٢٨-٦٢٩).

(٣) فتح القدير (٣/٦٢٩).

(٤) انظر: فتح القدير (٣/٦٢٩).

وذكر الشوكاني التفسيرات الصحيحة عنده لقوله تعالى : {**وَمَا أَرْسَلْنَا مِــنْ قَبْلِــكَ مِــنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ**}، وهي ما يلي[1]:

١-أن الشيطان أوقع في مسامع المشركين ذلك من دون أن يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا جرى على لسانه؛ فتكون هذه الآية تسلية لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

٢-أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا حدَّث نفسه بشيء تكلم به الشيطان، وألقاه في مسامع الناس من دون أن يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا جرى على لسانه.

---

(١) انظر: فتح القدير (٦٢٩/٣).

- **القسم الثاني: العلماء الذين لم يبطلوها ولم يثبتوا لها أصلاً :**

لم يبطل علماء هذا القسم هذه القصة، بل حاولوا توجيهها التوجيه الصحيح الخالي عن المفاسد العقدية التي تكلمنا عنها.

والفرق بين علماء هذا القسم وعلماء القسم الثالث : أن هؤلاء لم يثبتوا للقصة أصلاً من السنة، بخلاف علماء القسم الثالث؛ **ومن هؤلاء العلماء :**

١. الإمام نجم الدين عمر بن محمَّد النسفي (ت٥٣٧هـ) :

لم يُصرِّح الإمام نجم الدين النسفي ببطلان القصة، ولكنه ناقش كل الاحتمالات حولها، وأبطلها كلها إلا احتمالاً واحداً.

وبيان ذلك: أنه جَزَمَ بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلم بـ"تلك الغرانيق العلا..الخ"؛ قال في كتابه "التيسير في التفسير": «**والصحيح المعتمد: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلم بها**»[1].

وبيَّن النسفيُّ المفاسدَ المترتبة على القولِ: بأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد نطق بهذه الكلمات قائلاً: «**فإننا لو توهمنا أنه تكلم بها فلا يخلو من ثلاثة أوجه:**

إما أن تكلم مِن جهة نفسه عمداً اختياراً؛ ولا يجوز أن يُظَنَّ بالنبي صلى الله عليه وسلم

(١) التيسير في التفسير للإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفي (ل ٨٠ أ)، ونسخته المخطوطة موجودة في جامعة الملك سعود، برقم: (٤٨٦٧). تنبيه: نُسِبَتْ هذه المخطوطة لعبد الكريم القشيري خطأً في فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود؛ والصواب أنها للإمام نجم الدين النسفي.

ذلك؛ فإنه جاء داعياً إلى الإيمان، ناهياً عن الكفر، طاعناً في الأصنام، فكيف يمدحها؟

وإما أن أجرى الشيطانُ ذلك على لسان النبي صلى الله عليه وسلم جبراً، بحيث لم يقدر على الامتناع عنه؛ وهذا لا يجوز؛ لأن الشيطان لا يقدر على ذلك في حق غيره؛ قال تعالى خبراً عنه: {وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم}، فكيف يقدر على ذلك في حق النبي صلى الله عليه وسلم؟

وإما أن يُقال: وقع ذلك على لسانه عليه السلام سهواً وغفلة من غير قصدٍ؛ ولا يجوز ذلك أيضاً؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان أعقل الخَلْق وأعلمهم، فكيف تجوز هذه الغفلة خصوصاً في حالة تبليغ الوحي؟ ولو جاز ذلك لبطل الاعتماد والتصديق؛ واحتمال الغلط والخطأ قائم؛ ولأن الله تعالى قال: {لا يأتيه الباطل مِن بين يديه ولا من خلفه}، وقال: {إنا نحن نزلنا الذِّكر وإنا له لحافظون}»[1].

وقال الإمام النسفي عن الوجه الصحيح الذي ينبغي أن تُحمل عليه هذه القصة: «**فبطلت الوجوه كلها، فلم يبق إلا وجه واحد، وهو: أن النبي صلى الله عليه وسلم سكت عند قوله: {ومنات الثالثة الأخرى}، والشيطان حاضر، فتكلم الشيطان بهذه الكلمات متصلاً بقراءة النبي** ؛ فوقع عند بعضهم أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم هو الذي تكلم بها، ويكون هذا إلقاءً في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم؛ وكان الشيطان يتكلم في زمن النبي ، ويُسمع كلامه، كما ذُكر عنه في اليوم الذي مكروا بالنبي صلى الله عليه وسلم في دار الندوة، وإبليس ظهر على صورة شيخ نجدي؛ ونادى يوم أُحُدٍ: "أَلا إنَّ محمَّداً قد قُتِلَ"؛ وقال يوم بدر: "لا غالب لكم اليوم

(١) التيسير في التفسير (ل٨٠أ).

مِن الناس، وإني جار لكم"»[١].

٢. الشيخ أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠ هـ) :

تناول الشيخ أبو البركات قصة الغرانيق عند تفسيره لقوله تعالى : {**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ**} الآية؛ حيث عرَض أقوال المفسرين فيها، وأبطلها كلها إلا قولاً واحداً كما سنبين.

فالشيخ أبو البركات لم يُصرِّح ببطلان القصة، بل حاول توجيهها التوجيه السليم الذي لا يتعارض مع عصمة الأنبياء، وكذلك لا يفضي إلى عدم الوثوق بالوحي.

قال رحمه الله : «**قالوا: إنه عليه الصلاة والسلام كان في نادي قومِه يقرأ: {والنجم}، فلما بلغ قولَه: {ومناة الثالثة الأخرى} جَرى على لسانه: "تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى"، ولم يفطن له حتى أدركته العصمة فتنبه عليه. وقيل: نبهه جبريل -عليه السلام- فأخبرهم أن ذلك كان من الشيطان**»[٢].

واعترض عليه الشيخ أبو البركات قائلاً: «**وهذا القول غير مرضي؛ لأنه لا يخلو: أ-إما أن يتكلم النبيُّ عليه الصلاة والسلام بها "عمداً"؛ وإنه لا يجوز؛ لأنه كفر؛ ولأنه بُعث طاعناً للأصنام، لا ما دحاً لها. ب-أو أجرى الشيطان ذلك على لسان النبي عليه الصلاة والسلام "جبراً"، بحيث لا يقدر على الامتناع منه؛ وهو ممتنع؛ لأن الشيطان لا يقدر على ذلك في حق غيره؛ لقوله تعالى: {إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ}، ففي حقه أولى. ج-أو جرى ذلك**

(١) التيسير في التفسير (ل٨٠أ).

(٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي (٢/٤٤٧-٤٤٨).

على لسانه "سهواً وغفلة"؛ وهو مردود أيضاً؛ لأنه لا يجوز مثل هذه الغفلة عليه في حال تبليغ الوحي؛ ولو جاز ذلك لبطل الاعتماد على قوله»[1].

وأمَّا التوجيه الصحيح عنده لهذه القصة فقد بيَّنه بقوله رحمه الله: «**فلما بطلت هذه الوجوه لم يبق إلا وجه واحد، وهو أنه عليه الصلاة والسلام سكت عند قوله : {وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى} فتكلم الشيطان بهذه الكلمات متصلاً بقراءة النبى صلى الله عليه وسلم، فوقع عند بعضهم أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي تكلم بها، فيكون هذا إلقاء في قراءة النبى صلى الله عليه وسلم»**[2].

٣. محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الغرناطي (ت٧٤١هـ) :

لم يصرِّح الشيخ ابنُ جزي ببطلان قصة الغرانيق، ولكنه حرص على بيان معنى "إلقاء الشيطان" الوارد في قوله تعالى: **{وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ}** بما لا يتعارض مع عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

قال رحمه الله: «واختُلف في كيفية إلقاء الشيطان: فقيل: إن الشيطان هو الذي تكلم بذلك، وظن الناس أن النبي ﷺ هو المتكلم به؛ لأنه قرَّب صوتَه من صوتِ النبي ﷺ، حتى التبس الأمر على المشركين. وقيل: إن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي تكلم بذلك على وجه الخطأ والسهو؛ لأن الشيطان أنساه، ووسوس في قلبه، حتى خرجت تلك الكلمة على لسانه من غير قصد. والقول الثاني أشهر عند المفسرين والناقلين لهذه القصة. والقول الأول أرجح؛ لأن

---

(١) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/٤٤٨).

(٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/٤٤٨).

النبي معصوم في التبليغ؛ فمعنى الآية: أن كل نبي وكل رسول قد جرى له مثل ذلك مـــن إلقاء الشيطان»[١].

(١) التسهيل لعلوم التنزيل (٤٧٩/٢).

- **القسم الثالث: العلماء الذين أثبتوا للقصة أصلاً :**

لم يبطل علماء هذا القسم هذه القصة، بل حرصوا على أن يثبتوا لها أصلاً من السنة، مع توجيهها التوجيه الصحيح الخالي عن المفاسد العقدية التي تكلمنا عنها؛ **ومن هؤلاء العلماء :**

١. الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) :

ناقش الحافظ ابن حجر أوَّلاً قصة الغرانيق من الناحية الحديثية، فأثبت أن لهذه القصة أصلاً من السنة؛ وتقدَّم بيان ذلك كله عند الكلام عن رأي المحدثين في قصة الغرانيق.

ثم جعل من المتعين تأويلها بما لا يتعارض مع عصمة الأنبياء عليهم السلام؛ قال رحمه الله –بعد أن أثبت لها أصلاً– : «**وإذا تقرر ذلك، تعين تأويل ما وقع فيها مما يستنكر، وهو قوله: "ألقى الشيطان على لسانه: تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى"؛ فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره؛ لأنه يستحيل عليه صلى الله عليه وسلم أن يزيد في القرآن عمداً ما ليس منه، وكذا سهواً إذا كان مغايراً لِمَا جاء به من التوحيد؛ لمكان عصمته**»[1].

ثم ذكر الحافظ مسالك العلماء في تأويلها، فقَبِل بعضَها، وردَّ بعضَها الآخر.

أمَّا المسالك المردودة عنده، فهي ما يلي[2]:

١–أنه جرى على لسانه صلى الله عليه وسلم: "تلك الغرانيق العلى..الخ" حين أصابته صلى الله عليه وسلم سِنة –وهو لا يشعر–؛ فلما علم بذلك أحكم الله آياته. وردَّه الحافظ قائلاً:

---

(١) فتح الباري (٢٩٣/٨).

(٢) انظر: فتح الباري (٢٩٤/٨).

«ورده عياض بأنه لا يصح؛ لكونه لا يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، ولا ولاية للشيطان عليه في النوم»[١].

٢-أنَّ الشيطان ألجأ النبي إلى القول بذلك بغير اختياره؛ قال الحافظ رحمه الله: **«ورده ابن العربي بقوله تعالى -حكاية عن الشيطان-: {وما كان لي عليكم من سلطان} الآية؛ قال: "فلو كان للشيطان قوةٌ على ذلك لَمَا بقي لأحد قوة في طاعة"»[٢].**

٣-أن المشركين كانوا إذا ذكروا آلهتهم وصفوهم بذلك، فعَلِق ذلك بحفظه صلى الله عليه وسلم، فجرى على لسانه -لما ذكرهم- سهواً؛ قال الحافظ: «**وقد رد ذلك عياض فأجاد»[٣].**

وأمَّا المسالك المقبولة عنده في تأويلها، فهي ما يلي[٤]:

١-أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم قالها توبيخاً للكفار؛ قال الحافظ: «**قال عياض: وهذا جائز إذا كانت هناك قرينة تدل على المراد، ولا سيما وقد كان الكلام -في ذلك الوقت في الصلاة- جائزاً»[٥].**

٢-أنه لَمَّا وصل النبيُّ صلى الله عليه وسلم إلى قوله: {ومناة الثالثة الأخرى} خشي المشركون أن يأتي صلى الله عليه وسلم بعدها بشيء يذم آلهتهم به، فبادروا إلى ذلك الكلام، فخلطوه في تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم على عادتهم في قولهم: {لا تسمعوا لهذا القرآن

---

(١) فتح الباري (٢٩٤/٨).

(٢) فتح الباري (٢٩٤/٨).

(٣) فتح الباري (٢٩٤/٨).

(٤) انظر: فتح الباري (٢٩٤/٨).

(٥) فتح الباري (٢٩٤/٨).

والغوا فيه}؛ ونُسِبَ ذلك للشيطان.

٣-أن المراد بـ«الغرانيق العلى»: الملائكة؛ وكان الكفار يقولون: "الملائكة بنـات الله"، ويعبدونها، فسيق ذِكْرُ الكل؛ ليَرُد عليهم بقوله تعالى: {ألكم الذكر وله الأنثى}، فلما سمعه المشركون حملوه على الجميع، وقالوا قد عظم آلهتنا، ورضوا بذلك، فنسخ الله تلك الكلمتين.

٤-أن النبي كان صلى الله عليه وسلم يرتل القرآن، فارتصده الشيطان في سكتة من السكتات، ونطق بتلك الكلمات محاكياً نغمته، بحيث سمعه من دنا إليه، فظنها من قوله، وأشاعها.

وقد استحسن الحافظ ابن حجر التأويل الأخير؛ قال رحمه الله: «**قال**[١] **وهذا أحسن الوجوه، ويؤيده ما تقدم في صدر الكلام عن ابن عباس من تفسير {تمنى} بـ"تلا". وكذا استحسن ابن العربي هذا التأويل، وقال قبله: إن هذه الآية نصٌّ في مذهبنا في براءة النبي صلى الله عليه وسلم مما نسب إليه. قال: ومعنى قوله {في أمنيته} أي: في تلاوته، فأخبر تعالى في هذه الآية أن سنته في رسله إذا قالوا قولاً زاد الشيطان فيه من قِبَلِ نفسه، فهذا نص في أن الشيطان زاده في قول النبي ، لا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله؛ قال: وقد سبق إلى ذلك الطبري لجلالة قدره وسعة علمه وشدة ساعده في النظر؛ فصوب على هذا المعنى وحوم عليه**»[٢].

٢. الإمام أحمد بن محمَّد القسطلاني (ت٩٢٣ هـ) :

---

(١) أي: القاضي عياض.

(٢) فتح الباري (٢٩٤/٨).

ناقش الإمام القسطلاني قصة الغرانيق في كتابيه : المواهب اللدنية، وإرشـــاد الســـاري لشرح صحيح البخاري؛ وجاءت مناقشته لها في إرشاد الساري متأخرة عن المواهـــب كمـــا صرَّح بذلك[١].

أما في المواهب اللدنية فقد وافق الحافظَ ابنَ حجر العسقلاني في أن لهذه القصة أصلاً؛ فبعد أن ذكر رأي القاضي عياض والفخر الرازي والبيهقي في بطلان القصة –قال: «**ولـــيس كذلك، بل لها أصلٌ؛ فقد خرجها: ابن أبى حاتم، والطبري، وابن المنذر، من طرقٍ عن شعبة، عن ابن بشر، عن سعيد بن جبير. وكذا ابن مردويه، والبزار، وابن إسحاق فـــي الســـيرة، وموسى بن عقبة في المغازي، وأبو معشر في السيرة. كما نبه عليه الحافظ عماد الدين بن كثير وغيره، لكن قال: إن طرقها كلها مرسلة وأنه لم يرها مسندة من وجه صحيح. وهـــذا متعقب بما سيأتى. وكذا نبه على ثبـــوت أصـــلها شـــيخ الإســـلام الحـــافظ أبـــو الفضـــل العسقلانى**»[٢].

وكذلك الحال في إرشاد الساري، وافق الحافظَ ابنَ حجر في أن لها أصلاً، إلا أنه أثنـــى فيه على توهين القاضي عياض لها؛ قال رحمه الله: «**وأطنب القاضي عياض في الشفاء فـــي توهين أصلها، فشفى وكفى؛ إذ سدّ هذا الباب هو الصواب، وأربح للثواب؛ وإن كانت كثـــرة الطرق تدل على أن لها أصلاً...؛ وحينئذ فردّها لا يتمشى على القواعد الحديثية، بل ينبغـــي أن يحتج بهذه الثلاثة مَن يحتج بالمرسل ومن لا يحتج به؛ لاعتضاد بعضها بـــبعض، كمـــا قرره شيخ الصنعة وإمامها الحافظ أبو الفضل بن حجر؛ وإذا سلمنا أن لهـــا أصـــلًا وجـــب**

(١) انظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٧/٢٤٣).

(٢) المواهب اللدنية بالمنح المحمدَّية (١/٢٥٠-٢٥١).

تأويلها»[١].

فيجب عنده تأويلها؛ وقال عن التأويل الراجح عنده: «**وأحسن ما قيـل فـي ذلـك: إن الشيطان نطق بتلك الكلمات أثناء قراءة النبي صلى الله عليه وسلم عند سكتة من السـكتات محاكياً نغمته، فسمعها القريب منه، فظنها من قوله، وأشاعها»**[٢].

---

(١) إرشاد الساري (٢٤٣/٧).

(٢) إرشاد الساري (٢٤٣/٧).

الخاتمة :

بعد مناقشة قصة الغرانيق من الناحية العقدية، أذكر هنا النتائج التي توصلت إليها وبعض التوصيات.

أمَّا النتائج فهي ما يلي:

١. تحتوي قصة الغارنيق على مفاسد عقدية، استخدمها أعداء الدين للنيل من نبينا □، وللتشكيك في صحة ما جاءنا به □ عن الله تعالى.

٢. تنحصر مفاسد القصة العقدية في أمرين رئيسين :

أ-أنها تبطل عصمة الأنبياء عليهم السلام بشكل عام، وتبطل عصمتهم عن الخطأ أو السهو أو النسيان في تبليغ الدين بشكل خاص.

ب-أنها تُفضي إلى ارتفاع الوثوق بكل ما جاءنا الشرع المصون به، سواء في ذلك المسائل العقدية وغيرها.

٣. ملاحظة المفاسد العقدية تجعل الباحث بين خيارين: إما أن يحكم على القصة بالبطلان والكذب، وإما أن يوجب تأويلها بما لا يتعارض مع الثوابت العقدية.

٤. الأنبياء عليهم السلام معصومون عن السهو فيما يخبرون به مطلقاً، سواء كانت هذه الأخبار بلاغية، كقولهم: الجنة أُعِدَّت للمتقين، وعذاب القبر واجب؛ أو غير بلاغية، كقام زيد، وقعد عمرو.

٥. الأنبياء عليهم السلام غير معصومين عن السهو في "الأفعال البلاغية" وغيرها، كالسهو في الصلاة مثلاً؛ والحكمة من ذلك: تشريع سجود السهو وغيره.

٦. النسيان ممتنع في حق الأنبياء –عليهم السلام– في البلاغيات قبل تبليغها؛ وأمَّا بعد التبليغ فيجوز النسيان؛ لكن بشرط: أن لا يكون بتسلط الشيطان؛ إذ ليس للشيطان عليهم سبيل.

٧. الأنبياء معصومون عن الكذب والتحريف في تبليغ الشريعة المطهرة بالإجماع.

٨. أثَّرَت المفاسد العقدية الموجودة في هذه القصة على تعامل العلماء معها؛ فانقسموا إلى ثلاثة أقسام:

أ–مَن أبطل القصة، مع توجيهها التوجيه الصحيح –غالباً– على افتراض صحتها.

ب–مَن لم يبطلها، ولم يُثبت لها أصلاً من السنة، مع توجيهها التوجيه الصحيح.

ج–مَن أثبت للقصة أصلاً من السنة؛ مع توجيهها التوجيه الصحيح.

وأمَّا التوصيات فهي ما يلي:

١–أن لا يَقْتَصِرَ الباحثون على مناقشة سند حديث الغرانيق فقط، بل لا بد من مناقشة متنه، وتبيين المفاسد العقدية عند الأخذ بظاهر هذه القصة.

٢–أن يعتني المحققون للكتب الإسلامية بشكل عام، ولكتب التفسير والسيرة النبوية بشكل خاص، بالتعليق على قصة الغرانيق عند ورودها فيما يحققونه؛ وذلك من خلال تبني أحد المسالك الثلاثة التي سلكها العلماء لتفادي المفاسد العقدية –كما ذكرنا–.

٣–أن يجتهد الباحثون وطلاب العلم في الردِّ على كل مَن استخدم قصة الغرانيق للنيل من نبينا محمد ﷺ، وللتشكيك في صحة ما جاءنا به عن الله تعالى.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١. أحكام القرآن، للإمام أبي بكر محمَّد بن عبد الله «ابن العربي»، طباعة دار المعرفة، بيروت.

٢. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للإمام القسطلاني، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق، ١٣٠٥هـ.

٣. إضاءة الدُّجنة للشيخ أحمد المقري المغربي، طباعة دار الفكر، سنة ١٣٧١هـ .

٤. تاج العروس، للمرتضى الزبيدي، وزارة الإعلام في دولة الكويت، سنة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥. تاريخ الشعوب الإسلامية، تأليف: كارل بروكلمان؛ ترجمة نبيه أمين، ومنير البعلبكي، طباعة دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، سنة ١٩٦٨م.

٦. تأويلات أهل السنة، للماتريدي، طباعة مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، الأولى، ١٤٢٥ هـ

٧. تحفة المريد، للشيخ الباجوري، طباعة دار البيروتي، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٨. التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٩. تفسير البيضاوي، للإمام عبد الله بن عمر البيضاوي، طباعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠. التفسير الكبير، لفخر الدِّين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ.

١١. التيسير في التفسير، لنجم الدين النسفي، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، برقم: ٤٨٦٧.

١٢. حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين، المطبعة العامرة العثمانية، القاهرة، سنة ١٣١٥هـ.

١٣. حاشية شيخ زاده على البيضاوي ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٤. حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٥. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للإمام السيوطي، المطبعة الميمنية بالقاهرة، سنة ١٣١٤ هـ.

١٦. سنن أبي داود، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .

١٧. السنن الكبرى، للإمام النسائي، طباعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

١٨. شرح صحيح مسلم، للإمام النووي، طباعة دار الخير، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٦هـ.

١٩. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، دار الفيحاء، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٠. صحيح البخاري، طباعة طوق النجاة، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢١. صحيح مسلم، طباعة دار الخير، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٦هـ.

٢٢. العقيدة الإسلامية وأسسها للشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني، طباعة دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة عشر، سنة ١٤١٣هـ .

٢٣. فتح الباري، للإمام بن حجر العسقلاني، طباعة المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٢٤. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشيخ محمَّد بن علي الشوكاني، طباعة دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

٢٥. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، طباعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ .

٢٦. القول السديد في علم التوحيد لمحمود أبي دقيقة، طباعة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

٢٧. الكواكب الدراري في شرح البخاري، للإمام الكرماني، المطبعة البهية المصرية، ١٣٥٦هـ.

٢٨. المحصول، للإمام الرازي، طباعة مكتبة الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٩. مختار الصحاح، لزين الدين محمد بن أبي بكر الرازي، المطبعة الأميرية في القاهرة، ١٩٥٣م.

٣٠. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، طباعة دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦ هـ.

٣١. المواهب اللدنية بالمنح المحمَّدية، للإمام أحمد بن محمَّد القسطلاني، طباعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ